طرق رد الكلمات إلى أصلها بين القياس والسماع
معجم الصحاح نموذجا

الأستاذ الدكتور/ عبد الكريم بن صالح بن عبدالله الزهراني
الأستاذ بقسم الدراسات الإسلامية والعربية
كلية الدراسات العامة
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن

الملخص:
درس هذا البحث طرق رد الكلمات التي أصابها تغير عن استعمالها من خلال معجم الصحاح، وبطريقة عملية وقد قسمها تقسيما يسهل على القارئ تحصيلها وتصنيفها، إلى طرق قياسية شملت الطرق التي يحصل بإجراء على الكلمة يفكها من سبب الإعلال أو الإبدال أو الحذف أو الإدغام أو الزيادة .
وقد عرف البحث بمفهوم الرد ومعنى الأصل المراد في هذا البحث وقد جاء هذا البحث في ثلاثة مباحث كان أولها تعريف بمفهومين الرد والأصل، والثاني مفهوم الطرق في نظر الصرفيين والمعجميين، والثالث عن الطرق بقسميها القياسية والسماعية، فالطرق القياسية شملت الطرق التي يحصل ردها إلى أصلها بإجراء يفكها من سبب الإعلال أو الإبدال أو الحذف أو الإدغام أو الزيادة .
والطرق السماعية التي تعتمد على الاستعمال اللغوي مباشرة عن طريق التعدد اللهجي أو طريقة من طرق الإمالة، أو ضرورة شعرية رجع فيها الشاعر مراعيًا الوزن فرجع إلى الأصل.
كما بين هذا البحث الفرق بين المعجم وعلم الصرف في التناول لهذه الطرق مبينا الترابط الوثيق بين هذين العلمين، وختم البحث بأهم النتائج التي خرج بها من هذا البحث، مع ذكر أهم التوصيات المستقبلية في مجال الرد إلى الأصل وطرقه.
الكلمات المفتاحية : طرق– قياسية – سماعية – ردّ

Summary

This research studied the methods of returning words that have changed from their use through the Sahih dictionary, in a practical way, and it divided them into a division that makes it easy for the reader to collect and classify them, into standard methods that included the methods that obtain a procedure on the word that removes it from the reason for the atonalization, substitution, deletion, assimilation, or addition.

The research defined the concept of refutation and the meaning of the original intended in this research. This research included three sections, the first of which was a definition of the two concepts of refutation and origin, the second the concept of methods in the view of morphologists and lexicographers, and the third about the methods in both their standard and phonetic sections. The standard methods included the methods that can be returned to their original using a procedure. He removes it from the cause of explanation, substitution, deletion, assimilation, or addition. And the aural methods that depend on linguistic use directly through dialectal multiplicity or a method of inflection, or a poetic necessity in which the poet returns, taking into account the meter, and returns to the original.

This research also clarified the difference between lexicography and morphology in dealing with these methods, indicating the close interrelation between these two sciences. The research concluded with the most important results that emerged from this research, while mentioning the most important future recommendations in the field of returning to the original and its methods.

Keywords: methods - standard - auditory - response

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:

أصل الكلمة تشكل العنصر المهم لمعرفته والكشف عنه لوضع الكلمة في مكانها في المعجم، وكانت وسائل والطرق الموصلة لأصل الكلمة فهي أدلة لأصحاب المعجم وهذه الطرق التي ترد الكلمة إلى أصلها يمكن لنا أن نصنفها إلى قسمين ما كانت أدلة سماعية ومنها ما هي أدلة قياسية.

أسئلة البحث:

السؤال الأول ما المقصود بالأصل المردود له؟

السؤال الثاني: هل طرق الرد تحتمل قسمة السماع والقياس؟

السؤال الثالث: هل فرق أهل اللغة بين الطرق لمعرفة الأصل ؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إعادة القراءة لطرق الرد من خلال المعجم ليكشف الفروق بين هذه الطرق السماعية والقياسية.

ومن أهداف البحث بيان الأهمية في الوسائل المستخدمة لمعرفة الأصل لنظام المعجم العربي فمن خلال معرفة الأصل يتم تسكين الكلمة في بابها.

وقد يكون هذا البحث من أهدافه غير المباشرة توضيح الخطوط المشتركة بين علوم العربية الصرفية والنحوية والمعجمية، وتحدث البحث عن طرق الرد للإجابة عن الأسئلة السابقة والتي فصل بين اتجاهين هما: الطرق القياسية والطرق السماعية .

١- طرق قياسية ٢- طرق سماعية

فالطرق القياسية جاءت مصحوبة بقول الصرفيين (وهذا يرد الأشياء إلى أصولها)، وهي كل طريقة استعمل فيها صيغة قياسية تقوم على إجراء قياسي مثل التصغير وإجراء عملية التصغير لها شروطها وأحكامها كما جاءت في كتب الصرف، وإن لم تطرد هذه الطريقة في أوزانها لكن لها إجراء كجمع التكسير، أما الطرق السماعية فترد مصحوبة بقولهم (وفي هذا منبهة على أصله، أو أصل الباب)

وكشف هذا البحث عن هذه الطرق بشقيها فوجد الطرق القياسية تقوم على إزالة سبب الإعلال أو الإبدال القياسي، فجاء رد الكلمة إلى أصلها بطريقة قياسية، وهذا يقتضي تغير الكلمة في صيغتها، وأما الطرق السماعية فقد تأتي الكلمة على أصلها مع وجود سبب الإعلال والإبدال فيها فلا تعل.

ولم يجد هذا البحث تفريقا بين طرق رد الكلمات إلى أصلها من حيث الكثـرة والقلـة أو القوة والضعف في الرد، وإنما وجد لكل مجموعة منها مواطن تصلح لهـا فـي الكلمـات، فكانت هذه الطرق بمجموعها تكمل بعضها بعضا، ولا يمكن الاستغناء عـن واحـدة دون الأخرى، وقد يجتمع في الكلمة الواحدة أكثر من طريقة .

وجاء هذا البحث في ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: تعريف بالدراسة وبيان حدود الطرق .

المبحث الثاني : مفهوم القياس والسماع بين المعجم وعلم الصرف في طرق الرد

المبحث الثالث: طرق الرد القياسية والسماعية

وقدم البحث بمقدمة وتمهيد، وختم ببعض النتائج والتوصيات

وفي الختام أشكر جامعة الملك فهد للبترول والمعادن على تهيئة سبل البحث والدراسة

التمهيد:

لكي يكون البحث واضح المعالم والمسالك فإن المنهج المتبع الوصفي يصف الطرق كما وردت في معجم الصحاح، وحاول البحث أن يستنطق كلام صاحب المعجم ما يمكن تقسيمه معتمدا مقولات علم التصريف. ولا شك أن الصلة وثيقة بين علوم العربية كلها، وهي في حق الصرف والمعجم العربي أقوى صلة وأوثق عروة، ولعل هذا البحث يكشف شيئا من تلك الصلات بين المعجم وعلم الصرف، وقد رأيت أن يقع اختياري على أهم موضوع وأقوى صلة بينهما، وهو طرق معرفة أصل الكلمة في معجم الصحاح، فطرق رد الكلمة إلى أصلها لها أشكال تعد من أهم موضوعات علم الصرف بل تلاقت فيه أبواب الصرف جميعها،وقد رأيت المعجم لا يستغني عنها في معرفة أصل الكلمة، فالتقعيد لتلك الطرق هو من عمل الصرفيين، وقد استعمله المعجم العربي في معرفة أصل الكلمة، التي اعتراها التغيير الذي كان متعددا في أشكاله وأنواعه حيث اعترى الكلمة الحذف،والإعلال، والإدغام، والزيادة، لذا جاءت الطرق متعددة الأوجه في المعجم العربي، فقد يكون لكل نوع من أنواع التغيير أشكالا من التغيير وطرقا خاصة لمعرفة أصله، وقد عمل البحث على تصنيفها ولمّ شتاتها تحت مسميات ترجع كل صنف إلى صنفه، واختصارا لتلك التفريعات رأيت تصنيفها تحت قسمين: هما الطرق القياسية المطردة، والطرق السماعية.

وطرق معرفة أصل الكلمة، مهارة يعتمدها أصحاب المعجم العربي وهي لا تكاد تنفك عن تصنيفهم، وهو أمر لا يخفى على متأمل، ولعل هذا البحث يلقي الضوء على تلك المسائل التي تنص على طريقة من الطرق التي استعملها المعجم في معرفة أصل الكلمة، وقد جعلت معجم الصحاح نموذجا للحديث عن هذه الطرق، وهي محاولة تعقد الصلة بين المعجم وعلم الصرف بل تبين المجال الأهم الذي عقد الصلة بينهما، ولعل هذه الدراسة تكشف المقارنة على أهم وجوه الشبه بين العلمين كما كشفت عن أهم الفوارق بينهما، وهي دراسة تؤكد عمق التلاقي بين العلمين، كما تؤكد الحاجة لهما.

أولا : التعريف بالدراسة وحدودها

الطرق: جمع طريق وهي السبيل المستعمل في معرفة أصل اللفظ قبل حدوث الإعلال والإبدال أو القلب أو الحذف أو الزيادة أو الإدغام وسواء كان الأصل مستعملا أو أصلا مجردا غير مستعمل.

وهي مجموعة يكمل بعضها بعضا لتكتمل صورة الرد في الكلمة، وقد جاءت الطرق متعددة لتعدد أشكال التغيير في الكلمة .

أما الأصل المقصود الرد إليه فهو أصل الكلمة قبل حدوث التغيير الصرفي من إعـــلال أو إبدال أو زيادة،أو الحذف أو إدغام.

وقد حصر بعض الباحثين مفهوم الأصل عند الصرفيين في أصل الاشتقاق، وحشد تعاريف تدور حول تعريف الاشتقاق، وتنطلق منه، والحقيقة أن مفهوم الأصـــل، يـــشمل الاشـــتقاق وغيره

كما أن مفهوم الأصل يتعدد بحسب العلم الذي يصدر منه، فالأصل يختلف في علم البلاغة، كما أنه مختلف في علم النحو وهكذا علم الصرف، فالحقيقة مثلا أصل والمجاز فرع فـــي علم البيان([1])

ونظرية الأصل والفرع واسعة ليس هذا مكان الحديث عنها، وقد بينا ما نحتاجه منهـــا،وهو مفهوم الأصل المراد الرجوع إليه لنتبين بتحديده حدود ما أردناه من هذه الدراسة .

وقد اتخذت هذه الدراسة معجم الصحاح نموذجا لتحديد طرق الرد من خلاله، ولـــم يكتـــف بذلك فقط بل عرج على اكتشاف العلة وبيانها ورصد ما ذكره الصرفيون في هذا الـــشأن، فجاءت دراسة بينية رابطة بين المعجم والصرف .

وتقوم هذه الدراسة على كشف الطرق التي استعملها المعجم في الكشف عن أصل الكلمة، و ذلك بعد خروجها عن أصلها إلى أحوال التغيير الـــذي صـــاحب البنيـــة، وقـــد تحـــدث الصرفيون عن ذلك في إعلال الكلمة، أو زيادتها، أو الحذف منها .

واعلم أن أشكال التغير في الكلمة ستمنح هذه الدراسة أنواعا متعددة مـــن طـــرق الـــرد، وخاصة أن التغيير متعدد في كل حقل من حقول التغيير، كالإعلال مثلا،فـــالتغيير حاصـــل في فاء الكلمة، وفي عينها،وفي لامها، وقس على بقية أشكال التغيير في الكلمـــة زيـــادةً، ونقصاً،كل ذلك جعل طرق الرد ثرية وواسعة الحدود في المعجم العربي .

ويمكن تحديد الدراسة بمعرفة مواطن خروج الكلمة، ومواطن العدول عن الأصـــل وهـــي تتدرج تحت قضايا الإعلال، والإبدال، ومواطن الزيادة،والحذف في الكلمة، وسوف يتحدث هذا المبحث عن طرق الرد في اتجاهين:

الأول : حديث الصرفيين عن طرق الرد، وهو حديث سيكون عن التقعيد، والضوابط، مع ذكر العلة لتلك الطرق.

الثاني :اتجاه يبين هيئة هذه الطرق ومدى الاستعمال لها في معجم الصحاح .

---

١ – نظرية الأصل والفرع في النحو العربي – للدكتور حسن خميس الملخ ص ٢٠ –٢١.

ثانيا : مفهوم القياس والسماع بين المعجم وعلم الصرف في طرق الرد

لا يفرق المعجم بين السماع والقياس في طرق الرد حيث إن القياس اعتمد على السماع قبل أن يكون قياسًا؛ فالمعجم يتعمد الطريقة دون النظر في العلة، بينما نرى علم الصرف يكشف عن العلة ويبينها

ولذا تكرر في المعجم لأنه سمع في جمعه كذا، أو لأنه في التصغير كذا، وهو الأغلب في المعجم

وعدم ذكر العلة في المعجم ليس إنكاراً لها وإنما ليس مكانها المعجم،بل يعزز المعجم مكانتها باستعمالها في كلام العرب، وقد وردت إشارات عديدة في المعجم عن العلة ولا يمنع من ذكرها .

بل قد يذكر المعجم أصل الكلمة دون أن يذكر طريق ذلك لاعتباره من المسلمات يقول صاحب الصحاح : (الدينار أصله دِنّار بالتشديد، فأبدل من أحد حرفي تضعيفه ياء لئلا يلتبس بالمصادر)([1]) فلم يذكر المعجم دليله لمعرفة أصل النون مع أن الجمع والتصغير لم يتأخر الصرفيون في الاستدلال بهما على أصل النون، وهذا يؤكد أن الاستدلال مسلمة من مسلماته، لكنه لفت النظر إلى سبب الإعلال في كلمة دينار .

ومما تقرر في المعجم العناية بالقافية أي أواخر الكلمة، فالمعجم يبنى على الأواخر من الكلم، وهذا لا يعني إهمال المعتل العين، لكن معتل الآخر يأتي في الدرجة الأولى، ثم معتل الفاء، فمعجم الصحاح مبناه على الفصل والباب كما هو معلوم، فالمعرفة بهما أمر لا مناص منه، ولذا ذكر صاحب الصحاح في المعتل قوله: (جميع ما في هذا الباب من الألف إما أن تكون منقلبة من واو مثل دعا أو من ياء مثل رمى، وكل ما فيه من الهمزة فهي مبدلة من الياء أو الواو . ونحو القضاء أصله قضاي، لأنه من قضيت ؛ ونحو العزاء أصله عزاو لأنه من عزوت .

ونحن نشير في الواو والياء إلى أصولهما، إن شاء الله تعالى)([2]) ولا شك أن كثرة التغيير في الكلمة حاصل في طرفها، وهذا ما أشار إليه الصرفيون وعلة ذاك أنهم قالوا : إن لام الكلمة محل التغيير تطرق إليه الضعف لتطرفه.

طرق الرد في علم الصرف تأتي مقترنة بموطن العدول عن أصل الكلمة، ومقترنة بسبب الإعلال أو الإبدال، مع بيان كيفية زوال العلة في الطريقة، أما في المعجم فترد الطريقة مقترنة بالكلمة في موضعها من المعجم.

---

١ – الصحاح للجوهري : ٦٥٩/٢ مادة دنر

٢ – الصحاح للجوهري : ٢٢٥٩/٦ باب الواو والياء .

المعجم يعتمد الطريقة التي استعملها العرب نطقا، ولا يذكر الطرق التي لم يستعملها العرب، أي أن الأصل المجرد التي تعود إليه الكلمة المعهود في الذهن عند الصرفيين لا يعولوا عليه المعجم إلا إذا كان مستعملا، ومع هذا فإن الطرق التي ذكرت في هذا البحث فهي من استعمال العرب، وليست مجرد أمثلة كما يذكرها الصرفيون.

في هذا البحث نجد الطرق تنقسم إلى قسمين: القياسية،والسماعية وهذا التقسيم لا يشير إليه المعجم، ولا يعتني به بل الهم الذي يركز عليه المعجم هو استعمال العرب للطريقة سواء دخلت في القياس أو خرجت منه، وإنما العناية بهذا التقسيم أشار له الصرفيون، وقد جاءت الطرق القياسية مقترنة بقولهم وهذا يرد الأشياء إلى أصولها، والطرق المعتمدة على السماع ترد مقترنة بقولهم وفي هذا منبهة على الأصل وتلفت إليه.

الاشتقاق في المعجم طريقة لا يستغني عنها المعجم ؛بل هي مصاحبة لتصنيف الكلمة لتحديد بابها وفصلها، بل منهج اتخذه المعجم في تحديد موضع الكلمة فاستعمال الاشتقاق ضرورة من ضروريات المعجم.

ثالثًا: طرق الرد في المعجم

عندما تعدد التغيير في الكلمة والتحول عن الأصل جاءت طرق الرد كذلك متعددة، واختصاراً لتلك الطرق، رأيت من المفيد أن اختصرها تحت قسمين هما:

القسم الأول: الطرق القياسية

والقسم الثاني: الطرق السماعية

سبق أن قلنا :إن المعجم لا يهتم بالتقسيمات كاهتمام الصرفيين، فاستعمال العرب من عدمه هو ما يهتم به المعجم، ولكي نفرق بين الطرق القياسية والسماعية يجب أن نذكر ما سجله الصرفيون في هذا الصدد.

فعندما نقول الطرق القياسية، فهي تلك الطرق التي أزالت سبب إعلال أو إبدال قياسيين، فالتصغير و جمع التكسير طريقان قياسيان لأنهما يزيلان سبب الإعلال أو الإبدال، يقول سيبويه : (فإنك تحذف ذلك البدل وترد الذي هو من أصل الحرف إذا حقرته كما تفعل ذلك إذا كسرته للجمع)([1]) مع أن أوزان التصغير قياسية وأوزان جمع التكسير سماعية ولا عبرة لذلك في مسائل الرد هنا، فعندما زال سبب الإعلال بأي طريقة أطلق على تلك الطريقة قياسية يقول ابن مالك :

واردد لأصل ثانيا لينا قلب فقيمة صغر قويمة تصب([2])

١ –الكتاب ٤٥٨/٣.

٢ – ألفية ابن مالك : باب التصغير .

ومن ذلك باب يصغر على بويب ويجمع على أبواب، فهذا التعريف بالطرق القياسية،نتبين من خلاله أننا يمكننا أن نطبق ذلك على كلمات مماثلة .

والطرق السماعية فهي تعتمد على السماع من العرب وأنها مستعملة عند العرب، وقد لا تكون قياسية بل شاذة في الاستعمال.

القسم الأول : هي الطرق القياسية المطردة

وهي الطرق التي أطلق عليها المعجم والصرفيون عبارة (وهذا يرد الأشياء إلى أصولها) ولعل سر تصنيفها تحت الطرق القياسية أن هذه الطرق تزيل سبب الإعلال أو الإبدال، فلما كان التغيير الحاصل في الكلمة قياسيا جاءت الطريقة قياسية، وقد عرجنا على هذا التعريف سابقاً، لذا كان من الضروري أن نضع هذا التصنيف للطرق، وكل طريقة قد يتعلق بها جانب من جوانب الرد، أو أكثر بحسب موضعه في الكلمة، فالتثنية والنسب مثلا يتركز الرد بها على آخر الكلمة، وقد تستعمل الطريقة في أكثر من موضع، لإزالتها لأكثر من سبب في الكلمة، كالتصغير، وجمع التكسير،والطرق القياسية هي:

١-الاشتقاق
٢-التصغير
٣-التكسير
٤-الإضافة
٥-التثنية
٦-النسب
٧-جمع المؤنث السالم
٨-الضمير
٩-الوصل

ولا يعني هذا الترتيب شيئاً، وإنما قدم الاشتقاق لكثرته واعتماد المعجم عليه، ولدخوله في جميع أنواع الكلمة .

١- : الاشتقاق: والمقصود به تصريف الكلمة على وجوهها المتعددة، والذي يثبت لنا الوجه أو الأصل التي تتفق عليه وجوه تصريفها، وبابه واسع واستدل به المعجم على أصل الكلمة في كثير من مواضع التغيير، بل الاشتقاق من الأبواب المعتمدة ومنهج اتخذه المعجم في تقليب الكلمة على أكثر من وجه، لتفريع المعاني، وقد لجأ إليه معجم الصحاح

في تحديد أصل الكلمة ؛إذا كانت اسم معنى وأمثلة ذاك كثيرة منها ما ذكره في قِيَمة : واحدة القِيم؛ وأصله الواو لأنه يقوم مقام الشيء . يقال : قوّمت السلعة .([1])

وإذا كانت اسم ذات أو لا يدخلها الاشتقاق يحل التصغير والجمع مكان الاشتقاق، يقول صاحب المعجم إن الجهل بالاشتقاق من أسباب جهل الأصل ومن ذلك ما ورد عنه في معرفة أصل كلمة إبراهيم حيث قال: (وبعضهم يتوهم أن الهمزة زائدة إذا كان الاسم أعجميا فلم يعلم اشتقاقه، فيصغره على بريهيم وسميعيل . وهذا حسن، ومنهم من يقول بريه بطرح الهمزة والميم) ([2])

بل قدم الاشتقاق في كثير من الكلمات إذا كانت تحتمل الاشتقاق والأمثلة كثيرة يقول في مادة عطا : والاسم العطاء وأصله عطاوٌ بالواو ؛لأنه من عطوت .)([3])

ولا شك أن الاشتقاق يعتبر أهم أدوات معجم الصحاح في استعماله فهو أول من استعمل نظام القافية في ترتيب الكلمة .

٢-**التصغير**:من الطرق التي استعملها المعجم العربي في معرفة أصل الكلمة التصغير والتكسير وقد قرنا بينهما لاقترانهما في المعجم غالبا إلا أن استعمالها في الأسماء، ويمكن لنا تقسيم استعمال المعجم العربي لهما في معرفة أصل الكلمة من خلال فروع التغيير للكلمة وهي كما يلي :

١- معرفة الزائد في الكلمة

٢- معرفة المحذوف في الكلمة

٣- معرفة أصل الكلمة المعتلة

٤- معرفة أصل الكلمة المد غمة

سوف ترد الأمثلة مفرقة وغير مرتبة، لما سبق ودون إحصاء

فالتصغير عرف به أشكال التغيير السابقة، وقد ظهر هذا في معجم الصحاح واضحا بل كان من المسلمات عند المعجم ويمكن عرض ذلك من خلال الأمثلة، وهي كثيرة في معجم الصحاح وهي أمثلة قد استعملها العرب في كلمة وليست الأمثلة في المعجم مصنوعة لدعم القاعدة يقول الجوهري : (الأشاء، بالفتح والمد : صغار النخل، الواحدة أشاءة، والهمزة فيه منقلبة من الياء، لأن تصغيرها أُشيٌّ . قال الشاعر :

١ – الصحاح للجوهري : ٥/ ٢٠١٧مادة قوم.

٢ – الصحاح : ٥/ ١٨٧٢. مادة برهم .

٣ – الصحاح : ٦/٢٤٣٠مادة عطا.

وحبذا حين تمسي الريح باردة

وادي أُشيّ وفتيان به هضم

ولو كانت الهمزة أصلية لقال أُشيءٌ . وهو وادٍ باليمامة فيه نخل .) ([1])

و يقول الجوهري :والنار مؤنثة، وهي من الواو، لأن تصغيرها نويرة، والجمع نُور ونيران، انقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها ([2]) وقد قرن صاحب الصحاح بين التصغير والجمع والاستقاق في معرفة أصل كلمة اسم حيث ورد في المعجم (والاسم مشتق من سموت، لأنه تنويه ورفعه .اسم تقديره افع والذاهب منه الواو لأن جمعه أسماء وتصغيره سمي) وقد المح إلى قضية في الجمع حيث ورد أنه اختلف في تقدير أصله، فقالوا فِعل، وقال بعضهم فُعل وأسماء يكون جمعا لهذين الوزنيين، مثل جذع وأجذاع وقفل وأقفال،وهذا لا تدرك صيغته إلا بالسمع .وفيه أربع لغات ([3])

ومما استدل به معجم الصحاح ما ورد في أصل كلمة فم (والفوه أصل قولنا فم، لأن الجمع أفواه إلا أنهم استثقلوا اجتماع الهاءين في قولك : هذا فوهه بالإضافة، فحذفوا منها الهاء فقالوا: هذا فوه)[4]

واستعمل معجم الصحاح التصغير في تحديد الكلمة هل هي من المؤنث أم المذكر، واستدل بالتصغير كثيرا من ذلك قوله : العين حاسة الرؤية، وهي مؤنثة، والجمع أعين وعيون وأعيان .... وتصغيرها عيينة، ومنه قيل ذو العيينتين للجاسوس . ولا تقل ذو العوينتين.([5])

ونلحظ أنه في قوله لا تقل ذو العوينتين نفى أن تكون من الواوي بل هي ياء، حيث لم ترد في الاستعمال إلا بالياء .

التصغير ومعرفة الزائد :

ومما استدل به المعجم لمعرفة الحرف الزائد التصغير فقد ورد في مادة برهم قوله: (وتصغير إبراهيم أبيره؛ وذلك لأن الألف م الأصل، لأن بعدها أربعة أحرف أصول، والهمزة لا تلحق بنات الأربعة زائدة في أولها، وذلك يوجب حذف آخره كما يحذف من سفرجل فيقال سفيرج.وكذلك القول في إسماعيل وإسرافيل، وهذا قول المبرد وبعضهم يتوهم أن الهمزة زائدة إذا كان الاسم أعجميا فلم يعلم اشتقاقه، فيصغر على بريهيم

١ – الصحاح للجوهري: ٢٢٦٩/٦ مادة أشا

٢ – الصحاح للجوهري : ٢/ ٨٣٩. مادة نور.

٣ – انظر الصحاح : ٦/ ٢٣٨٣. مادة سما .

٤ _ الصحاح : ٦/ ٢٢٤٤. مادة فوه.

٥ – الصحاح : ٦/ ٢١٧٠ مادة عين .

وسميعيل وسريفيل . وهذا قول سيبويه،وهو حسن، والأول قياس . ومنهم من يقول بريه بطرح الهمزة والميم) ([1])

الجمع ومعرفة أصل الحرف المعل :

وقد استدل المعجم بالجمع لمعرفة أصل الحرف المعل سواء كان في وسط الكلمة أو في آخرها يقول صاحب الصحاح : (القِيقاء : الأرض الغليظة، والهمزة مبدلة من الياء، والياء الأولى مبدلة من الواو، ويدلك عليه قولهم في الجمع القواقي .)([2])

٣-جمع التكسير: وهذه الطريقة الثالثة من الطرق القياسية، وقد اقترن بالتصغير، لحصوله في الاسم، وقد جاءت أوزان التكسير قوالب متعددة الأشكال ،وهي قوالب تضمن للمتكلم في أغلب الأحيان بقاء الحرف على أصله، فتلك القوالب تزيل سبب الإعلال، أو الإبدال، ولمشاكلة التكسير للتصغير فقد قالوا عنهما إنهما من واد واحد، والشبه حصل بين ألف التكسير وياء التصغير، وقد علل المبرد ذلك بأن الواو والياء إذا كانتا في كلمة وسكن ما قبلهما أو ما بعدهما، أو تحركا بين ساكنين فإنهما يصحان([3])

والتكسير بأوزانه المتعددة فلن يخرج عما ذكره المبرد ويأتي على صورة يضمن لنا فيها صحة الحرف، فقد يحرك الحرف المعتل، أو تتغير الحركة التي أعلته، أو يضعّف الحرف فيسلم من الإعلال في وزني فعّال وفعّل، وقد رد التكسير إلى الأصل في موضعين هما :

١- في الحرف المبدل

٢- في الحرف المحذوف

وإليك الأمثلة على ذلك مع أننا ذكرنا الكثير منها مع التصغير ومن الأمثلة ميزان وميعاد وميقات،فحينما تجمع ترد إلي أصلها فقالوا : موازين، ومواعيد، ومواقيت ومن ذلك قيل تجمع على أقوال .يقول سيبويه : وإنما أبدلوا الياء لاستثقالهم هذه الواو بعد الكسرة، فلما ذهب ما يستثقلون رد الحرف إلى أصله ([4]) وقد جاء الرد في فاء الكلمة وعينها ولامها، بل حكم السيوطي على الرد في آخر الكلمة أنه يرد ذا البدل آخرا مطلقا ([5]) ولذا رأى سيبوية أن همزة عطاء وقضاء ورشاء أنها منقلبة يقول: (ألا ترى أنك تقول : أعطية، وأرشية، وأقضية) ([6])

---

١ – الصحاح : ١٨٧١/٥-١٨٧٢ مادة برهم .

٢ – الصحاح ١٥٤٨/٤مادة قيق.

٣ – انظر المقتضب : ٩٤/١.

٤ – الكتاب: ٣/ ٤٥٨.

٥ – انظر همع الهوامع :١٨٨/٢.

٦ – الكتاب : ٣/ ٤٥٩.

ومن أمثلة رد المحذوف ما ورد عنهم في كلمة يد فقالوا: أن المحذوف منها الياء لقولك في جمعها أيدٍ، وكذلك دم، تقول فيها دماء يقول سيبويه : (يدلك أيدٍ على أنه من بنات الياء أو الواو، ودماء وأيدٍ دليلان على أن ما ذهب منهما لام) ([1])

وقد استعمل المعجم التكسير طريقاً في معرفة أصل الكلمة،وأمثلة ذلك كثيرة، من ذلك قوله: والقضاء : الحكم، أصله قضاي لأنه من قضيت إلا أن الياء لما جاءت بعد الألف همزت والجمع الأقضية.([2])

٤- **الإضافة** : من الطرق التي اعتمدها الصرفيون الإضافة، فقد جعلت سبابا وطريقا في معرفة أصل الكلمات المحذوفة للام، وقد ورد هذا في الأسماء الخمسة وقد ورد الخلاف في هذه الطريقة هل هي سبب في الرد في جميع أحوالها أم أن ذلك يقتصر في حالتين فقط كما ذكر أبو علي الفارسي حيث ورد عنه (فإذا أضيف إلى الكاف أو الهاء ردت اللام وتحركت العين بحسب حركة اللام وذلك قولهم : أخوه وأبوه، وبالكاف أيضا فإذا أضيف الأخ والأب إلى الياء لم ترد اللام المحذوفة، وقيل : أبي وأخي وحمي لما كان يلزم في ردها من الإدغام والإعلال)[3]

وأما ما ورد في معجم لصحاح فقوله : (هذا فوه وفو زيد، ورأيت فا زيد، ومررت بفي زيد وإذا أضفته إلى نفسك قلت: هذا في، يستوي فيه حال الرفع والنصب والخفض، لأن الواو تقلب ياء فتدغم . وهذا إنما يقال في الإضافة، وربما قالوا ذلك في غير الإضافة وهو قليل . قال العجاج :

خالط من سلمى خياشم وفا

ثم قال : وإذا أفردوا لم تحتمل الواو التنوين فحذفوها وعوضوا من الهاء ميما فقالوا هذا فم وفمان وفموان، ولو كات الميم عوضا من الواو لما اجتمعتا)([4])

بل يقرر المعجم أنه لا يقال أخو ولا أبو إلا مضافا، تقول : ها أبوك وأخوك، ومررت بأبيك وأخيك، ورأيت أباك وأخاك . وكذلك حموك،وهنوك، وفوك، وذومال . فهذه ستةأسماء لا تكون موحدة إلا مضافة . ([5])

---

١ – الكتاب : ٤٥١/٣. وانظر الممتع :٦٢٤/٢.

٢ – الصحاح : ٢٤٦٣/٦.

٣ –المسائل العضديات / لأبي علي الفارسي ص ٦٣– المسألة ٢١.

٤ – الصحاح : ٦/ ٢٢٤٤.مادة فوه

٥ – الصحاح : ٦/ ٢٢٦٤. مادة أخا .

٥- التثنية:

التثنية من الطرائق التي استعملها المعجم والصرفيون في الدلالة على أصل الحرف المعل وخاصة فيما يتعلق بآخر الكلمة، يقول صاحب الصحاح :(والاسم العطاء وأصله عطاوٌ؛ لأنه من عطوت، إلا أن العرب تهمز الواو والياء إذا جاءتا بعد الألف، لأن الهمزة أحمل للحركة منهما، ولأنهم يستثقلون الوقوف على الواو . وكذلك الياء، مثل الرداء وأصله رِداي، فإذا ألحقوا الهاء فمنهم من يهمز بناء على الواحد فيقول عطاءة ورداءة، ومنهم من يردها إلى الأصل فيقول عطاوة ورداية . وكذلك في التثنية عطاءان وعطاوان، ورداءان ورديان .)([1])

وقوله فإذا ألحقوا الهاء المقصود تاء التأنيث وهذا يدخل في جمع المؤنث السالم وهي إحدى الطرائق التي سترد في هذا البحث إن شاء الله .

وقد استعمل معجم الصحاح التثنية دليلا على أصل الكلمة دون التعليل أو ذكر السبب يقول الجوهري : (المنا مقصور : الذي يوزن به، والتثنية منوان والجمع أمنا.)([2])

٦- النسب :

يكشف لنا المعجم علة رد النسب إلى الأصل حيث ورد في مادة علا قوله : (والعُلِّيَّةُ: الغرفة، والجمع العلالي، وهو فُعِّيلة مثل مُرِّيقة، وأصله عُلِّيوة، فأبدلت الواو ياء وأدغمت، لأن هذه الواو إذا سكن ما قبلها صحت، كما ينسب إلى الدلو دلْوي ؛ وهو من علوت)([3]) فأوضح أن سبب رجوع الواو إلى أصلها هو السكون الحاصل في الحرف الذي قبلها واستدل بالنسب لتحقيق هذه العلة في كلمة دلو .

ومن استدلالات المعجم بالنسب والاعتماد عليه في التحليل والتعليل والرد على الشبه ما ذكره في أصل كلتا(وأماكلتا التي للتأنيث فإن سيبويه يقول : ألفها للتأنيث والتاء بدل لام الفعل وهي الواو والأصل كلوا، وقال أبو عمر الجرمي : التاء ملحقة، والألف لام الفعل، وتقديرها عنده فِعتل .ولو كان الأمر على ما زعم لقالوا في النسبة إليها كلَوِيٌّ وأسقطوا التاء دلّ على أنهم أجروها مجرى التاء التي في أخت، التي إذا نسبت إليها قلت أخويٌّ.)([4])

وقال فيما حذف منه قوله في غد: (والغد أصله غدو، حذفوا الواو بل عوض .

---

١ – الصحاح : ٦/ ٢٤٣٠مادة عطا.

٢ – الصحاح : ٦/ ٢٤٩٧. مادة منا .

٣ – الصحاح : ٦/٢٤٣٧ مادة علا.

٤ – الصحاح : ٦/٢٤٧٧.مادة كلى .

قال لبيد:

وما الناس إلا كالديار وأهلها بها يوم حلوها وغدوا بلاقع

فجاء به على أصله . والنسبة إليه غدِي، وإن شئت غدويّ)([1])

٧-جمع المؤنث السالم :

ومن طرائق الرد جمع المؤنث السالم،وقد ذكر النحاة أن جمع المؤنث السالم من الأدلة التي استعملها العرب في معرفة أصل الكلمة يقول الشيخ خالد : (إن التثنية وجمع السلامة أخوان) وذكر ذلك شرحا لقول ابن هشام (يسلم في جمع السلامة ما سلم في التثنية)([2])

قرن الصرفيون بين جمع المؤنث السالم والتثنية فالعلة واحدة في سبب الرد وخاصة ما يتعلق بالاسم المقصور والممدود يقول سيبويه (لأنه يحرك، ألا تراهم قالوا قنوات وأدوات وقطوات)([3]) فردت الألف إلى أصلها الواو في جمع المؤنث السالم ؛ لأن الألف ساكنة ولا يمكن الجمع بينهما، ولذا وجب الرد إلى الأصل ولا يمكن الحذف لدلالة الألف على معنى الجمع ولا يمكن حذف الألف من الكلمة لأنها أصل فيها .

يقول ابن جني ي جمع أداة : (أدوات، فظهور اللام في أدوات يدل على أن لام أديت واو في الأصل)([4]) وبعيدا عن العلة وذكر الأسباب فقد استعمل المعجم جمع المؤنث السالم طريقة مسلمة لمعرفة أصل الكلمة

وبجمع المؤنث السالم عرفنا أصلين من أصول الكلمات التي اعتراها التغيير في جانبين من جوانب التغيير .

الجانب الأول: معرفة أصل الكلمة المعلة وأمثلة ذلك مرت فيما ذكره الصرفيون، وقد ورد في المعجم ما يعزز هذا الدليل فورد في معجم الصحاح (والقنا أيضا : جمع قَنَاةٍ، وهي الرمح، وتجمع على قنوات)([5])

والجانب الثاني: معرفة أصل الكلمة المحذوف منها ومن الأمثلة على ذلك ما كره صاحب الصحاح حيث يقول: (والابن أصله بنو، والذاهب منه واو كما ذهب من أب وأخ ؛ لأنك تقول في مؤنثة بنت وأخت، ولم نر هذه الهاء تلحق مؤنثا إلا ومذكره محذوف الواو . يدلك على ذلك أخوات وهنوات فيمن ردّ)([6]) فاستعمل المعجم جمع المؤنث السالم دليلا لمعرفة ما حذف من الكلمة بصريح العبارة .

---

١ - الصحاح : ٢٤٤/٦مادة غدا

٢ - التصريح على التوضيح ٢٩٧/٢.

٣ - الكتاب ٣/ ٣٨٩.

٤ - سر صناعة الإعراب لابن جني . ١/ ٢٣٧.

٥ - الصحاح : ٢٤٦٨/٦. مادة قنا .

٦ - الصحاح : ٦/ ٢٢٨٦. مادة بنا.

وقد ذكر سابقا في العطاء علة حذف الواو أو الياء في آخر الكلمة للثقل

٨- الضمير:

وقد استعمل المعجم الضمير كثيرا في معرفة أصل الحرف يقول الصرفيون : إن موضع الضمير من المواضع التي ترد الأشياء إلى أصولها(١) وقد قالوا : وإذا أردت أن تعلم عن أيهما الألف منقلبة رددت الفعل إلى نفسك.(٢) ولعلهم هنا يقصدون ضمائر الرفع المتحركة، وهذا ما كان يستدل به معجم الصحاح،وقد كان الضمير من بدهيات معجم الصحاح في الاستدلال،يقول : وسحاء الكتاب مكسور ممدود، الواحدة سحاءة، والجمع أسحية، وسحوت القرطاس وسحيته أيضا أسحاه إذا قشرته .

وقال :رمى رميت الشئ من يدي . وقال في رفا : رفوت الثوب أرفوه.(٣)

ولا شك أنه دليل يزيل سبب الإعلال في آخر الكلمة يقول ابن الأنباري : (سموت وكسوت ورجوت ونجوت أصل الهمزة الواو فالضمير هنا أرجع الكلمات إلى أصولها(٤)

٩-الوصل :

استدل الصرفيون بالوصل على أصول الأشياء وقالوا عنه: إن الوصل مما تجري فيه الأشياء على أصولها، وحكموا على نقيضه الوقف بتغير الأشياء فيه(٥)

وقد اطرد ذلك في معرفة أصل تاء التأنيث، وقد وقع الخلاف بين البصريين والكوفيين هل الهاء أصل للتاء أو التاء أصل للهاء، كما اطرد استدلالهم في معرفة همزة الوصل كما هو معلوم

وينقل الجوهري قول الفراء في موضع الهاء حيث جاء عنه قال الفراء: والعرب تقف على كل هاء مؤنث بالهاء، إلا طيّئاً فإنهم يقفون عليها بالتاء فيقولون: هذه أمت وجاريت وطلحت.(٦)

١ – المسائل العسكرية .ص: ٩٩.

٢ – شرح الشافية : ٣٣٢/٣. وانظر التتمة في التصريف ص: ١١٣.

٣ – الصحاح : ٦/ ٢٣٦٠ –٢٣٦٣.مادة رمى رفا

٤ – انظر الإنصاف في مسائل الخلاف :١/ ١٢.

٥ – انظر شرح المفصل :١٥٧/٩. وسرصناعة الإعراب :١٥٩/١. والمنصف : ١/ ١٦٠_١٦١.

٦ – الصحاح : ٦/ ٢٥٥٩. مادة ها

القسم الثاني : الطرق السماعية

وقد أطلق عليها المعجم والصرفيون عبارة (وفي هذا منبهة على الأصل وتلفت إليه) وقد ورد له ثلاث طرق هي الاستعمال اللغوي، والإمالة، والضرورة الشعرية

١- الاستعمال اللغوي :

وردت عدة كلمات ذكرها المعجم العربي، واستعملها العرب على أصلها مع موجب الإعلال بها وقد عللوا لذلك بقولهم : إنه منبهة على أصلها ودليلا على أولية حالها ([1])

يقول ابن جني : ويدل على أن ذلك عند العرب معتقد كما أنه عندنا مراد معتقد إخراجها بعض ذلك مع الضرورة على الحد الذي نتصوره فيه وذلك قوله :

صددت فأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم

وهذا يدلك على أن أصل أقام أقوم وهو الذي نومئ إليه ونتخيله، فرب حرف يخرج هكذا منبهة على أولية أحوال أمثاله) ([2])

وهذا ما ذكره كثير من الصرفيين يقول ابن جني (واستدلوا بقوله عز وجل (استحوذ عليهم الشيطان) على أن أصل استقام : استقوم وأصل استباع استبيع، ولولا ما ظهر من هذا ونحوه لما أقدموا على القضاء بأصول هذه الأشياء، ولما جاز ادعاؤهم إياها) ([3])

وقد أوضح الجوهري مسألة حذف واو مفعول فقال : والياء في مخيط هي واو مفعول انقلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، وإنما حرك ما قبلها لسكونها وسكون الواو بعد سقوط الياء . وإنما كسروا ليعلم أن الساقط ياء .

وناس يقولون: إن الياء في مخيط هي الأصلية والذي حذف واو مفعول، ليعرف الواوي من اليائي .

والقول هو الأول، لأن الواو مزيدة للبناء،فلا ينبغي لها أن تحذف،والأصلي أحق بالحذف لاجتماع الساكنين أو علة توجب أن يحذف حرف . كذلك القول في كل مفعول من ذوات الثلاثة إذا كان من بنات الياء، فإنه يجئ بالنقصان والتمام .فأما من بنات الواو فإنه لم يجئ على التمام إلا حرفان : مسك مدووف، وثوب مصوون، فإن هذين جاءا نادرين.

وفي النحويين من يقيس على ذلك فيقول: قول مقوول، وفرس مقوود قياسا مطردا([4]) انتهى كلامه.

---

١ - الصحاح مادة لجح .

٢ - الخصائص: ١/٢٥٧.

٣ - سرصناعة الإعراب: ١/ ١٧٧. ١٧٨.

٤ - الصحاح للجوهري : ٣/١١٢٦مادة : خيط.

٢- **الإمالة** : يستدل الصرفيون بالإمالة في عدد من الكلمات التي يعرف أصل الألف فيها ياء أو واو فقد فرقوا بينهما بأمالة العرب لها، ويتضح ذلك في بعض القراءات القرآنية.

بل الإمالة من وسائل اللغويين لمعرفة أصل الكلمة، ولذا كانت الإمالة في ذوات الياء فقط وقالوا في طاب وخاب تمال لأنها من الياء.

وقد قالوا : إن الاسم الذي على ثلاثة أحرف فالإمالة فيه كثيرة إذا كانت من الياء مثل سوى ولظى والثرى أرادوا أن يفرقوا الألف من الياء بالإمالة (١)

يقول الجوهري :وشفا كل شئ : حرفه قال الله تعالى : وكنتم على شفا حفرة . وتثنية شفوان . قال الأخفش : لما لم تجز فيه الإمالة عرف أنه من الواو ؛ لأن الإمالة من الياء.(٢)

٣- الضرورة الشعرية :

قد تكون الضرورة الشعرية من الأدلة غير القياسية في معرفة أصل الكلمة، وقد ورد الحديث عنها في معجم الصحاح بطريقة تدل على أنه متروك للاستعمال يقول صاحب الصحاح :

(وأما قول ابن الرقيات :

لابارك الله في الغوانِي هل يصبحن إلا لهن مطّلب

فإنما حرك الياء بالكسر للضرورة ورده إلى أصله . وجائز في الشعر أن يرد الشئ إلى أصله) (٣)

فذكر أن الرد بالضرورة الشعرية جائز بل الجوهري قول المازني في تعليقه على قول الشاعر :

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد

فإنما أثبت الياء ولم يحذفها للجزم ضرورة ورده إلى أصله . قال المازني : ويجوز في الشعر أن تقول زيد يرمِيُك برفع الياء، ويغزُوُك برفع الواو، وهذا قاضيٌ بالتنوين مع الياء، فتجري الحرف المعتل مجرى الحرف الصحيح من جميع الوجوه في الأسماء والأفعال جميعا لأنه الأصل (٤)

---

١ – دقائق التصريف ص: ٥٣٣.

٢ – الصحاح : ٦/٢٣٩٣-٢٣٩٤.

٣ – الصحاح للجوهري : ٦/٢٤٤٩مادة غنى

٤ – الصحاح للجوهري :٦/ ٢٢٦٣.مادة أتا

ولعل الضرورة الشعرية تقارب الاستعمال اللغوي في الرد، فقد يبقى للكلمة أصلها مع وجود سبب الإعلال أو الإبدال كقول الشاعر:

وكحل العينين بالعواور

فترك الواو على حالها، وترك الهمز وقد اكتنف الألف واوان في الجمع، فترك الهمز ضرورة ([1])

ومما جاء على الأصل ضرورة وجاء مصححا وترك الإعلال فيه قول الشاعر :

أليس من البلاء وجيب قلبي وإيضاعي الهموم من النُّجُوِّ

والشاهد في النّجوِّ والأصل في لام فعول بضم الفاء إذا كانت في مفرده واوا وجب قلبها ياءفي الجمغ لئلا يجتمع واوان في جمع وهم يستقلون ذلك والتصحيح في البيت ضرورة([2]).

وقد استدل الصرفيون ومعجم الصحاح بالضرورة الشعرية في معرفة المحذوف من الكلمة كقول الشاعر : فإنه أهل لأن يؤكرما ([3])

وقد ذكر المعجم أن الضرورة قد يستعمل معها المدغم على أصله فذكر أبو على أنه لم يستعمل المدغم على أصله إلا في الضرورة الشعرية يقول الشاعر :

يشكو الوجى من أظلل وأظلل ([4])

ومنه قول الشاعر :

و: أني أجود لأقوام وإن ضننوا ([5])

يقول صاحب الصحاح : يريد ضنوا، فأظهر التضعيف ضرورة ([6])

---

١ – المنصف : ٤٩/٢.

٢ – شرح المفصل : ٣٦/٥.

٣ – ضرائر الشعر لابن عصفور : ص ٢٣٢.

٤ – شرح شواهد الشافية : ٤/ ٤٩٠ _ والمنصف : ١/ ٩٣٩.

٥ – انظر الكتاب : ١٦١/٢. المقتضب : ١٤٢/١.

٦ – الصحاح : ٦/ ٢١٥٦. مادة ضنن.

الخاتمة:

بعد هذا العرض الموجز لطرق الرد بين المعجم والصرفيين، تبين لنا الصلة بين علوم العربية وتتأكد الصلة بين الصرفيين والمعجم العربي، وقد خلصت إلى أن علوم العربية لايمكن دراستها إلا بطريقة تكامليه، فلا يدرس علم في منأى عن العلم الآخر، بل يجب أن تدرس من خلال النص العربي الموثوق به فندرس القواعد والضوابط والأساليب البلاغية، والنقدية من خلال نص موحد، ولعل أهم ما يمكن تسجيله من نتائج لهذا المبحث ما يلي:

١-أجاب هذا البحث عن أسئلة البحث فبين الفرق بين الطرق القياسية والسماعية .

٢-أن هذه الدراسة أبرزت اهتمام النحاة، وأصحب المعجم بأصل البنية، وأن الدراسات الصرفية قامت على بيان الأصل، كما أن المعجم قد رتب على هذا الأساس .

٣- أن هذا البحث جمع بين تعليل الصرفيين، وجاءت هذه الطرق مقيدة بموضع الاستدلال من معجم الصحاح .

٤- كشفت هذه الدراسة مراد الصرفيين من قولهم وهذا يرد لأشياء إلى أصولها، وقولهم وفي هذا منبهة على أصل بابه، فالعبارة الأولى كانت مقترنة بالطرق المقيسة، والثانية بالطرق المعتمدة على السماع

٥-جمع هذا البحث جميع الطرق التي استدل بها المعجم.

ويمكن تسجيل بعض التوصيات في ختام هذا البحث علها تجد النور في مستقبل الزمن وهي:

١- أن تتوالى الدراسات البينية التي تقرب اللغة العربية من الدارسين .

٢- من خلال الدراسات البينة للعربية نؤكد على متانة اللغة العربية وقوتها

٣- إن الدرسات البينية تؤكد وحدة وقوة نظام اللغة العربية

٤- إن الدراسات البينية تؤكد سهولة اللغة العربية

أرجو أن تكون هذه الدراسة أعطت لمحة ولو موجزة، ووضعت لبنة لمن أراد مواصلة هذا الطريق .

كما أود أن أشكر القائمين على هذا المؤتمر المبارك، وأشكر جامعة الملك فهد للبترول والمعادن على ما قدمته لن في إنجاز هذا البحث وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

د.عبدالكريم بن صالح الزهراني

جامعة الملك فهد للبترول والمعادن

قسم الدراسات الإسلامية والعربية

قائمة المراجع والمصادر :

- الأشباه والنظائر للسيوطي – دار الكتب العلمية – بيروت لبنان –ط- الأولى .
- الأقتراح في علم أصول النحو – للسيوطي- دار المعارف حلب سوريا.
- الإنصاف في مسائل الخلاف- لأبي البركات الأنباري النحوي –ت- محمد محيي الدين عبدالحميد – دار إحياء التراث العربي –نشر المكتبة التجارية الكبرى بمصر – ط- الرابعة – ١٣٨٠هـ.
- التتمة في التصريف : لأبي عبدالله محمد بن أبي الوفاء الموصلي .ت.د. محسن بن سالم العميري .ط١. نشر نادي مكة الأدبي.
- الخصائص – لأبي الفتح عثمان بن جني- ت- محمد علي النجار – عالم الكتب بيروت.
- سر صناعة الإعراب لابن جني –ت – الدكتور/ حسن هنداوي – دار القلم –ط- ١٤١٣هـ
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ت- حسن محمد الحفظي – مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – ط- الأولى – ١٤١٤هـ.
- شرح شافية ابن الحاجب : للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي .ت. محمد نورالحسن ومحمد الزقراف،ومحمد محيي الدين عبدالحميد .ط١ .نشر : دار الفكر العربي .
- شرح المفصل لابن يعيش – عالم الكتب بيروت – بدون تاريخ.
- الصحاح .لإسماعيل بن حماد الجوهري .ت. عبدالغفور عطار ط٣. ١٤٠٤هـ نشر دار العلم للملايين .
- ضرائر الشعر : لأعبدالله محمد بن جعفر القيرواني .ت. د. محمد زغلول سلام ود.محمد مصطفى هدارة . ط١. نشر : منشأة المعارف بالإسكندرية
- الكتاب – كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر- ت- عبدالسلام محمد هارون- مكتبة الخانجي بمصر- ط- الثانية- ١٩٧٧م.
- المسائل العسكرية : لأبي علي الفارسي .ت.محمد الشاطر أحمد ط١.سنة ١٤٠٣هـ. الناشر :مطبعة المدني بمصر .
- المسائل العضديات :لأبي علي الفارسي،ت. د.علي جابر المنصوري .ط١. سنة ١٤٠٦هـ الناشر : عالم الكتب ببيروت.
- المقتضب : لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد .ت. الشيخ عضيمة . الناشر عالم الكتب ببيروت.
- الممتع في التصريف لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور .ت. محمد عبدالستار الجوزي، وعبدالله الجبروني ط١. ١٣٩٩هـ الناشر مطبعة اليماني بغداد.

- المنصف شرح كتاب التصريف . لأبي الفتح عثمان بن جني ت إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين . ط. ١ سنة ١٣٧٣هـ الناشر : مطبعة صطفى الحلبي مصر.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع :لجلال الدين السيوطي ط! سنة ١٣٢٧هـ الناشر الإستانة بمصر